

احتمالات باجراء تغيير في بعض ابوابها

الموازنة تشتمل مناقلات تخص النازحين والحشد الشعبي



العراقية - بغداد

تضمنت الموازنة لعام 2016 مناقلات في أبواب مشروع قانونها حيث قالت عضوة اللجنة ماجدة التميمي تم الانتهاء من اعداد الموازنة وهناك شبه اتفاق عليها ولكن لايستبعد ان تطرأ تغييرات عليها بسبب الضغوطات السياسية".

واضافت ان "المناقلات كانت لدعم النازحين والحشد الشعبي وحصلت مناقلات أخرى لكن ليست ذات أهمية تذكر" مبينة ان "هذه المناقلات كانت بإلغاء مادة نزع السلاح ودمج الميليشيات وتم نقل 100 مليار دينار بعد ان كانت 200 مليار وكان المفروض ان تلغى هذه التخصيصات وتم نقلها الى الحشد والنازحين".

ولفتت الى، ان "رئيس الوزراء حيدر العبادي كان هو أيضا متفاجئا بهذه التخصيصات وهذا مثار استغراب منا ايضا بعدم علمه بها".

وأوضحت التميمي، ان "النصف الآخر وهي 100 مليار دينار ستخصص كرواتب لافراد الصحوات ومجالس اسناد في محافظة ديالى ولكن وجود هذه المجالس في محافظات اخرى هي لاغراض انتخابية كونها تمتلك مقرات وسيارات وهم جالسين في منازلهم".

وتابعت ان "البعض تحجج بابقاء هذه

7 الاف مهاجر و960 يتيما

احصاءات جديدة عن

الايزيديين في كردستان



العراقية - اربيل

كشف مدير شؤون الايزيديين في وزارة اوقاف كردستان، عن هجرة اكثر من 7000 شخص من اتباع ديانتهم الذين تعرضوا لمجازر على يد الارهابيين منذ صيف العام الماضي.

وقال خيري بوزاني ان عدد الايزيديين في العراق 500,000 نسمة، وعدد النازحين من جراء غزوة داعش 400,000 نازح. و اضاف ان "عدد الشهداء 1286 ايزيديا، بينما عدد المخطوفين 5838 منهم :الاناث 3192 الذكور 2646".

وقال بوزاني ان عدد الايتام التي افرزتها الغزوة 960 طفلا يتيما.

وبشأن الناجين قال بوزاني "أعداد الناجيات والناجين من قبضة اراهابيي داعش السبيء الضحايا كالاتي

المجموع : 2321 منهم:النساء : 864 ,الرجال : 316 , الاطفال الاناث : 558 والاطفال الذكور : 583 .

وتمكنّت قوات البيشمركة ومقاتلون ايزيديون من استعادة قضاء سنجار من الارهابيين. وياتت عودة النازحين الايزيديين لمناطقهم صعبة نتيجة الدمار الهائل التي تعرضت لها اثر العمليات العسكرية وتخريب الارهابيين. وبهذا الصدد يقول بوزاني "من اعداد النازحين هناك اكثر من 7 الاف ايزيديين هاجروا الى الخارج.

ولفت الى ان اخر تحديث لهذه الاحصاءات 09-12-2015.

على المنتجات المستوردة كالمشروبات الكحولية والتبوغ والسكاثر وفرض 5% من تسجيل السيارات".

الشعبي لكن هذا يصطدم بزيادة رواتبهم الى اكثر من 500 الف دينار".

التخصيصات بتصفية هذه المجالس ونحن نشكك بوجود الاعداد المذكورة للصحوات ودوعنا الى تحويلهم في الحشد

صندوق النقد:استكمال الاتفاق مع العراق على برنامج المراقبة

وكانت السلطات العراقية وافقت الشهر الماضي على أن يراقب صندوق النقد الدولي سياسات بغداد الاقتصادية عبر البرنامج الذي يهدف إلى خفض الإنفاق وتقليص العجز في الموازنة العراقية.

المقبلة على اتفاق مع العراق بشأن برنامج لمراقبة اقتصاد البلاد. وقال مسعود على هامش مؤتمر في دبي أن برنامج المراقبة سيتتبع الأداء الفعلي للسلطات العراقية بما قد يؤدي إلى الاتفاق على برنامج للتمويل العام المقبل.

العراقية - متابعة

قال مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، إن الصندوق سيعضد اللمسات الأخيرة خلال الأيام

المرأة النيابية : تشكيل هيئة

عليا للمرأة ضمانة لحمايتها

في المجتمع .

وقالت العبودة في بيان صحفي تلقت(العراقية) نسخة منه" انه" بعد ان تم الغاء وزارة المرأة اصبح لزاماً على الاطراف المعنية العمل على تشكيل هيئة عليا تعنى بشؤون المرأة داخليا وخارجيا في ظل ماتعانيه من انتهاكات خاصة في المناطق المحتلة من قبل تنظيم داعش الارهابي".

واضافت العبودة ان" اللجنة ستعمل بخطوات مستمرة مع الجهات المعنية على تشكيل هذه الهيئة خلال الفترة المقبلة خاصة وان العام المقبل سيشهد استضافة العراق لمؤتمر منظمة المرأة العربية ."

العراقية - بغداد

أكدت رئيس لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية رحاب العبودة ان" تشكيل هيئة عليا للمرأة ضمانة اكيدة لحماية المرأة وتعزيزاً لدورها



دولة القانون يرفض

منح كردستان 17 ٪ في الموازنة

اضرار في زمن النظام البائد".

واضاف ان"الطلب الذ تقدم به ائتلاف دولة القانون يتضمن اضافة فقرة لقانون الموازنة العامة لعام 2016 تتضمن تقليل حصة الاقليم الى 13٪، ليكون البرلمان امام خيارين اثنين للتصويت على موازنة اقليم كردستان".

وتابع انه " وفقا للمادة 13 من الدستور العراقي التي تتضمن توزيع الحقوق والواجبات بالتساوي على الشعب، وبالإضافة الى بيانات وزارة التجاره بشأن النسب السكانية، فان الطلب بتقليل حصة اقليم كردستان من الموازنة هو طلب قانوني ودستوري، "مهيدا"باللجوء الى المحكمة الاتحادية بحال لم تغير حصة الاقليم".

العراقية - بغداد

أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون كاظم الصيادي، الأربعاء، بان ائتلافه سيلجأ الى المحكمة الاتحادية في حال منح اقليم كردستان 17٪ من موازنة 2016، فيما بين ان تلك الحصة اتفق عليها مؤقتا ولايد من تقليلها وفقا للاستحقاق الجماهيري . وقال الصيادي ان"ائتلاف دولة القانون قدم طلبا موقعا من 100 نائب الى رئاسة مجلس النواب يتضمن تقليل حصة اقليم كردستان من موازنة 2016 من 17 الى 13٪، "مبينا ان"، حصة اقليم كردستان الـ 17٪ اتفق عليها في عام 2005 مؤقتا من اجل تحسين اوضاع الاقليم الاقتصادية وما تعرض له من

5 دولار للبصرة من كل

برميل نفط ينتج فيها

العراقية - بغداد

وأضاف خلاطي، أن "هذا الأمر سيعزز من النهوض بواقع المحافظة والقيام بمشاريع تخدم المواطن البصري بشكل كبير"، موضحا أن "50٪ من واردات المنافذ الحدودية في محافظة البصرة ستخصص للمحافظة أيضا".

وكانت النائبة عن محافظة البصرة لمى جواد الحلبي اعتبرت، السبت (12 كانون الأول 2015)، منحة رئيس الوزراء حيدر العبادي لمحافظة البصرة الـ250 مليار دينار بأنها غير كافية ولا تغطي الحاجة الفعلية للمحافظة، فيما بينت أن نواب المحافظة سيقدّمون توصية للعبادي بضرورة حصول المحافظة على حصتها الكاملة من البترودولار.

أعلن النائب عن كتلة المواطن حسن خلاطي، الأربعاء، عن تخصيص خمسة دولار من كل برميل نفط ينتج من البصرة للبصرة للمحافظة نفسها"، موضحا أن "هذا التخصيص صادر من محافظة البصرة للمحافظة نفسها وسيستخدمها كثيرا في تطوير واقعها".

وقال خلاطي في بيان تلقت(العراقية) نسخة منه، إن "موازنة عام 2016 تضمنت تخصيص خمسة دولار من كل برميل نفط ينتج من البصرة للمحافظة نفسها"، موضحا أن "هذا التخصيص صادر من محافظة البصرة للمحافظة نفسها وسيستخدمها كثيرا في تطوير واقعها".

تحت وطأة الميزانية وداعش

نظام الرعاية الصحية يئن في العراق

وقال خليل ابراهيم (60 عاما) الذي يعول أسرة من عشرة أفراد "جننا من محافظة الأنبار كأسرة نازحة بسبب القتال هناك. جننا هنا لأن وضعنا المالي ضعيف، فليس لدي عمل". وتفجر الغضب من نقص الكهرباء والمياه والوظائف فخرج العراقيون في مظاهرات احتجاج خلال الصيف في بغداد وكثير من مدن الجنوب ما دفع العبادي لإعلان الحرب على الفساد. وفي الوقت نفسه أرغم انخفاض أسعار النفط الحكومة على خفض الإنفاق. ويبدو الحال مروعا في المستشفيات الحكومية.

وقالت ربة بيت اسمها أميرة عبد المحسن (50 عاما) في أحد المستشفيات العامة "جئت لمستشفى حكومي لأنني لا أستطيع دفع التكلفة المرتفعة للاطباء الخصوصيين. لكن المشكلة أن علي الحصول على الدواء من صيدلية خاصة لأنه في العادة غير متوفر هنا".

ومستشفى اليرموك في غرب بغداد من هذه المستشفيات وينتقل المرضى فيه في طرقات تتناثر فيها أعقاب السجائر. وقال قاسم الكناني (68 عاما) مشيرا إلى قطة تأكل بقايا طعام تحت السرير الذي يرقد عليه "دخلت المستشفى قبل يومين وأنا أعاني من فشل كلوي لكن حالتي تتدهور بسبب نقص العلاج". وأضاف "شوف المهزلة. أنا نائم على مرتبة ملوثة ببقع الدم رائحتها تننت. أحس وكأني نائم في حديقة حيوان".

رئيس دائرة المنظمات غير الحكومية في الحكومة العراقية إن مكتبه يكثف الجهود لتسهيل عمل المنظمات غير الحكومية لا سيما تلك التي توفر خدمات الإغاثة والرعاية الصحية.

وقد تأسست منظمة داري عام 2013 لتشجيع التبرع بالدم بعد التفجيرات في العاصمة. وأصبحت تدبر الآن عيادة متنقلة تزور محافظة عراقية كل أسبوع تقريبا وقد لعبت دورا كبيرا في مكافحة أسوأ تفش لوباء الكوليرا في العراق منذ سنوات.

عقود المعاناة

قال رفاق الأعرجي المتحدث باسم وزارة الصحة إن المنظمات غير الحكومية ساعدت في تخفيف حدة الضغوط. وأضاف أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة عام 1990 بعد اجتياح العراق للكويت وما أعقب ذلك من حروب وعنف هي المسؤولة عن سوء حالة نظام الرعاية الصحية.

وأدت الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية إلى نزوح أكثر من ثلاثة ملايين عراقي عن ديارهم. ولأن أغلبهم ينتمون للأقلية السنية فقد أصبحت المشكلة سياسية لا يستطيع العراق معالجتها بعد سنوات من الصراع الطائفي بين السنة والشيعة.

ومع انخفاض إيرادات صادرات النفط وارتفاع النفقات المصاحبة للحرب على الدولة الإسلامية بدأت الحكومة تعجز عن مساعدة المحتاجين.

وقال عبد السادة إن الحكومة دعت المنظمات غير الحكومية للمساعدة في سد العجز في الخدمات العامة الناجم عن إجراءات التقشف الجديدة التي اتخذتها الدولة.

لكنه أضاف أن المؤسسات الحكومية تعرقل عمل المنظمات المماثلة لمنظّمته في كثير من الأحيان بدلا من مساعدتها على أداء مهامها.

وقال إنه بدلا من الإشراف على المنظمات لمنع الفساد والسرقة فإن الدولة تستخدم الوضع الأمني لتقييد أنشطتها.

وقال علي مكي



تتخذ هذه المنظمة من مبنى سكني متواضع مقرا لها في حي كرادة مريم بالعاصمة العراقية بغداد وهي تعالج نحو 50 مريضا يوميا أغلبهم من الأطفال والمسنين.

وقال علاء عبد السادة رئيس منظمة داري إن منظّمته وفرت منذ بداية العام مساعدات غذائية لأكثر من 15 ألف أسرة وسجلت 8400 مريض غيرهم في عيادتها الطبية المجانية.

وقال عبد السادة إن منظّمته تدير الموارد أفضل من الحكومة التي تكبت بالخلافات السياسية. من ناحية أخرى يواجه رئيس الوزراء العبادي مقاومة من أعضاء البرلمان المشاكسين الأمر الذي يعني أن عليه تحقيق توافق سياسي قبل أن يتمكن من مواصلة السير في أي إصلاحات في الوقت الذي تزداد فيه أزمة الرعاية الصحية تدهورا.

وتعتمد منظمة داري على المتطوعين. ويقول عبد السادة إن جميع العاملين فيها من المهن الطبية الذين يتجاوز عددهم 100 لا يتقاضون أجرا.

ويضيف عبد السادة "نستطيع معالجة 100 مريض بألف دولار. وهذا صعب على وزارة الصحة أو أي مستشفى حكومي". وتعتمد داري في جانب من مواردها على التبرعات والامدادات التي تقدمها شركات الأدوية وتصنيع المواد الغذائية.